

تقرير الأمين العام عن طلب نيبال المساعدة من الأمم المتحدة لدعم عملية السلام فيها

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ١٧٤٠ (٢٠٠٧)، الذي أنشأ المجلس بموجبه بعثة الأمم المتحدة في نيبال استجابة للطلب المقدم من حكومة نيبال والحزب الشيوعي النيبالي (المأوي) للحصول على دعم من الأمم المتحدة لعملية السلام. وقد أنشئت هذه البعثة كبعثة سياسية خاصة منوطة بمهمة رصد إدارة أسلحة الحزب والجيش النيبالي وأفرادهما المسلحين، والمساعدة في رصد ترتيبات وقف إطلاق النار، وتقديم الدعم التقني اللازم لانتخاب جمعية تأسيسية في جو من الحرية والنزاهة، وتوفير فريق صغير من مراقبي الانتخابات.

٢ - ويستعرض هذا التقرير التقدم المحرز في عملية السلام وتنفيذ البعثة للولاية المنوطة بها، منذ تقريره السابق المؤرخ ١٨ تموز/يوليه ٢٠٠٧ (S/2007/442) المقدم إلى المجلس. ويتناول بعين فاحصة التحديات التي تواجهها نيبال في سعيها إلى توطيد السلام وبدء مرحلة تحولها التاريخي.

ثانيا - التقدم المحرز في عملية السلام

٣ - منذ تقريره الأخير المقدم إلى المجلس، شهدت نيبال عدداً من التطورات السياسية الهامة. فقد استُكمل سن التشريعات الانتخابية المتبقية، وتم التوصل إلى اتفاقات هامة مع الفئات المهمشة، وقامت لجنة الانتخابات بالأعمال التحضيرية التقنية اللازمة لإجراء الانتخابات في التاريخ المتفق عليه وهو ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. غير أن الشكوك في أن يتسنى إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية في تشرين الثاني/نوفمبر ظلت قائمة لعدة أسباب، أهمها انعدام الوحدة والتوافق السياسي بين الأحزاب الثمانية التي شكلت الحكومة الانتقالية



في ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، واستمرار الصعوبات التي تحول دون تنفيذ الالتزامات المقطوعة في مختلف الاتفاقات المبرمة تنفيذًا فعالًا حتى الآن. وإضافة إلى ذلك، ساهم مساهمة كبيرة في هذه الحالة من انعدام اليقين استمرار الاستياء السائد لدى المجتمعات المهمشة بسبب إقصائهم عن العملية السياسية وهياكل الدولة، رغم التوصل إلى اتفاقين مع منتدي حقوق الشعب الماديسي والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية، فضلا عن أنشطة الجماعات المسلحة والعنف الطائفي في سهول نيبال الجنوبية، بمنطقة تيراي. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر، وفي خضم منازعة نشبت بين الحزب الشيوعي النيبالي والأحزاب الأخرى بشأن نظام الانتخابات وإعلان قيام الجمهورية (ما يرد شرحه أدناه)، اتخذ قرار جماعي بتغيير موعد الانتخابات التي كان من المقرر عقدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يحدد بعد تاريخ جديد للانتخابات.

٤ - واستؤنفت المرحلة الثانية من تسجيل أفراد الحزب الشيوعي النيبالي في مواقع التجميع بعد أن تعطلت بعض الشيء في البداية. وتقتضي هذه المرحلة من عملية التسجيل التحقق من سن تجنيد الأفراد المسجلين في المرحلة الأولى وتاريخ تجنيدهم بغرض التأكد من استيفائهم معياري الأهلية ليكونوا مقاتلين، وهما أن يكونوا مولودين قبل ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٨ وأن يكون تجنيدهم قد تم قبل ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٦. وكما أفيد سابقا، بدأت عملية التحقق في ١٩ حزيران/يونيه في موقع التجميع الرئيسي الأول للماويين في إيلام في القطاع الشرقي من البلد، وانتهت في ذلك الموقع بحلول ٢٦ حزيران/يونيه. ولكن قبل أن يتسنى بدء هذه العملية في موقع تجميع آخر، أثار الماويون عددا من الشواغل الموضوعية والإجرائية.

٥ - وسعى الماويون إلى الربط بين استمرار عملية التحقق ومسائل أخرى اعتبروها هامة، منها ضرورة تحقيق تحسن كبير في الظروف السائدة داخل مواقع التجميع؛ ودفع البدلات الحكومية الشهرية المتفق عليها إلى أفراد الماوي الموجودين في مواقع التجميع؛ وبدء المناقشات بشأن مستقبل الجيش الماوي والجيش النيبالي، مؤكداين مطالبتهم بتشكيل قوة وطنية جديدة مكونة من عناصر من الطرفين. وأوضح ممثلي الخاص أن عملية التحقق تشكل التزاما بموجب الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين المبرم بين الحكومة السابقة لتحالف الأحزاب السبعة والحزب الماوي، وأن بعثة الأمم المتحدة في نيبال لا يمكن أن تقبل بأية شروط مسبقة لمواصلة عملية التحقق.

٦ - وبعد فترة من التأخير، وإزاء إبداء الحكومة درجة أكبر من المرونة في معالجة بعض الشواغل الرئيسية التي أعرب عنها الماويون، وافق الماويون على استئناف عملية التحقق. ولكن البعثة لم تتمكن من استئناف عملية التحقق في موقع التجميع الرئيسي الثاني في سيندهولي إلا في منتصف آب/أغسطس، عقب الاجتماع الذي عقده اللجنة المركزية

الموسعة للحزب الشيوعي النيبالي في أوائل آب/أغسطس. ومنذ ذلك الحين، تواصلت العملية بقدر مرضٍ من التعاون. وقد أُكتملت عملية التحقق الآن في كل من إيلام وسيندهولي وسورخيت وكايلاي، بانتظار أن تليها ثلاثة مواقع أخرى.

٧ - وعلى الرغم من هذا التقدم، لا تزال بعثة الأمم المتحدة في نيبال قلقة إزاء العديد من المسائل المتعلقة بتجميع الجيش الماوي، في مقدمتها طريقة وتوقيت تسريح أفراد الجيش الماوي الذين تتقرر عدم أهليتهم بموجب المعيارين المحددين، ولا سيما من كان منهم قاصرا في التاريخ ذي الصلة. وتؤكد القيادة الماوية أنها ملتزمة مبدئيا بالمضي قدما في التسريح لكنها تشترط موافقة الحكومة على دفع بدلات إلى الأفراد الذين كانوا في مواقع التجميع. وقد حثت البعثة مرارا الطرفين على إيجاد حل لهذه المسألة، وأصرت على أن تعالج الحكومة والماويون معا مسألة تسريح القصر وباقي الأفراد غير المؤهلين بوصفها أولوية ملحة. يضاف إلى ذلك أن أي تسريح غير منظم لأعداد كبيرة من الأفراد من مواقع التجميع قد يثير مشاكل اجتماعية خطيرة. ويؤمل أن يفضي قرار مجلس الوزراء الصادر في ٨ تشرين الأول/أكتوبر بدفع جزء من البدلات إلى إحداث تحرك إيجابي في هذه المسألة. وتظل ظروف التجميع شاغلا رئيسيا، سواء في الحاضر أو في الأمد الطويل، لمن سيظلون في مواقع التجميع بعد عمليتي التحقق والتسريح.

٨ - وأصبحت الأجواء السياسية العامة وإدارة عملية السلام أكثر تعقيدا في هذه الفترة. وتعرضت وحدة الأحزاب الثمانية لاختبار عسير يُعزى بدرجة كبيرة إلى إخفاقها في تنفيذ الاتفاقات تنفيذا كاملا، بما فيها تلك المتعلقة بالوفاء بمسؤولياتها تجاه أفراد الماوي المقيمين في مراكز التجميع وإعادة الممتلكات التي صودرت أثناء الصراع الذي دام عشر سنوات. وهناك أيضا فجوة أكبر في الرؤية المتعلقة بنطاق ومدى التغييرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي ينبغي إجراؤها في البلد، إضافة إلى ما يتعلق بمستقبل المقاتلين الماويين والقطاع الأمني في البلد. وقد ساهمت الصعوبات التي اعترضت سبيل التوصل إلى قرارات بتوافق الآراء بين الأحزاب الثمانية، داخل الحكومة الانتقالية وخارجها، كما ساهمت الانقسامات الحزبية الداخلية في الشقاق السياسي الأخير.

٩ - وأحدث الاجتماع الخامس للجنة المركزية الموسعة (في جلسة عامة) للحزب الشيوعي النيبالي، المعقود في كاتماندو من ٣ إلى ٩ آب/أغسطس، تحولا هاما في السياسات في اتجاه خط أكثر تشددا في علاقات الحزب مع شركائه الرئيسيين ومحاوله الوصول إلى الفئات المهمشة تقليديا والأحزاب الصغيرة ذات التفكير المماثل، وإعادة بناء العلاقات والتحالفات معها. وتضمنت القرارات الرئيسية التي اتخذتها الجلسة العامة الدعوة إلى عقد

مؤتمر مائدة مستديرة يضم جميع الأحزاب والفئات من أجل الاتفاق على نظام انتخابي يراعي التمثيل التناسبي مراعاة تامة على نحو ما طالبت به الفئات المهمشة تقليديا، والمطالبة بأن يعلق المجلس التشريعي المؤقت قيام الجمهورية قبل انعقاد انتخابات الجمعية التأسيسية. وكان كلا هذين الموقفين متعارضين مع تأييد الأحزاب الثمانية في وقت سابق لنظام انتخابي مختلط وقرارها الداعي إلى أن تقرر الدورة الأولى للجمعية التأسيسية المقبلة مصير الملكية ومسألة قيام الجمهورية. ويفسر القادة الماويون هذه التحولات الهامة بأنها وليدة تغير الظروف السياسية إثر تأجيل الاقتراع من حزيران/يونيه إلى تشرين الثاني/نوفمبر، ولا سيما ما يعتبرون أنه عودة ظهور القوى الملكية "الرجعية" المصممة على تقويض عملية السلام.

١٠ - وقد أعرب الماويون عن مطالبهم الجديدة كما وجهوا نداءات إلى الحكومة من أجل تنفيذ عدد من الاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقا في عملية السلام، مع تحديد ٢٢ نقطة اعتبروها "شروطا ضرورية" ينبغي استيفؤها من أجل إجراء انتخابات الجمعية التأسيسية. ويرى العديد من المحللين أن مجيء هذه المطالبات الهامة في وقت قريب جدا من موعد الانتخابات إنما يدل على ما يساور الماويين من مخاوف بشأن فرصهم الانتخابية وبشأن استعداد الحكومة التي يشكلون جزءا منها لتنفيذ أجزاء يعتد بها من اتفاق السلام الشامل. وقد أصر الماويون على أن عملية السلام أصبحت تتطلب الآن "ميثاقا سياسيا جديدا" لكي تسير قدما. وهدد الماويون بالانسحاب من حكومة تحالف الأحزاب الثمانية والخروج في مظاهرات إلى الشوارع في حالة عدم تلبية مطالبهم بحلول ١٨ أيلول/سبتمبر.

١١ - وجاء الموقف الجديد للماويين، إلى حد بعيد، استجابة للانتقادات التي قيل إنها وُجّهت إلى القيادة خلال الجلسة العامة بدعوى أنها تجاوزت كل الحدود في تقديم التنازلات إلى الأحزاب الأخرى، ولا سيما المؤتمر النيبالي. واتسم هذا الموقف الجديد بمزيد من الحزم مهددا بسحب الحزب من تحالف الأحزاب الثمانية والسعي إلى استعادة الشراكات السياسية والدعم السياسي لدى السكان الأصليين والفئات الاجتماعية المهمشة، بما في ذلك منطقة تيراي. ولعلّ الموقف الماوي الجديد يعبر أيضا عن الإحباط الكبير الذي يعتري الجيش الماوي إزاء التأخيرات الطويلة في دفع التعويضات وتوفير الظروف الملائمة في مواقع التجميع.

١٢ - وفي هذه الأثناء، ظلت حكومة تحالف الأحزاب الثمانية تواجه عقبات كأداء. وظلت الفئات المهمشة تقليديا تكثف مطالباتها بضمانات تكفل تمثيلا أكبر في الجمعية التأسيسية وفي هياكل الدولة وعلى الساحة السياسية الوطنية. ولمعالجة بعض هذه الشواغل، قامت حكومة تحالف الأحزاب الثمانية في ٧ آب/أغسطس بتوقيع اتفاق مؤلف من ٢٠ نقطة مع الجماعات الشاملة لطائفة الجاناجاتي والاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية

ولجنة الكفاح المشترك لقوميات الشعوب الأصلية. وتطالب جماعات الجاناجاتي منذ وقت طويل بنظام انتخابي يراعي التمثيل التناسبي مراعاة تامة، وقد أعلنت أنها ستقاطع الجمعية التأسيسية في حالة عدم تلبية مطالبها. وعلى الرغم من أن الاتفاق ينص على العمل بنظام انتخابي مختلط يقوم على أساس "الفائز بأكثر الأصوات" والحصص التناسبية، التزمت الحكومة بضمان تمثيل المجموعات الصغرى من الشعوب الأصلية التي لن تكون غير ذلك ممثلة في الجمعية التأسيسية، وكما التزمت بتشكيل لجنة لإعادة هيكلة الدولة ولجنة لطائفة الجاناجاتي. وأعرب عدد من جماعات الجاناجاتي عن تحفظات جديّة بشأن الاتفاق، فيما طالب الاتحاد النيبالي لقوميات الشعوب الأصلية بتسريع تنفيذه.

١٣ - وفي ٣٠ آب/أغسطس، وقع فريق مفاوضات تابع للحكومة اتفاقاً من ٢٢ نقطة مع منتدى حقوق الشعب الماديسي، وهي جماعة كانت تقود الحركة الماديسية في بدايتها. لكن سرعان ما أثار الاتفاق انتقادات حادة من بعض الدوائر الداخلية في المنتدى، التي اعترضت بصورة خاصة على عدم اعتماد نظام انتخابي يراعي الحصص التناسبية مراعاة تامة. وفي أعقاب تأجيل انتخابات ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلنت قيادة المنتدى نبذها للاتفاق وتعهدت بمواصلة نضالها من أجل تحقيق نظام انتخابي يقوم على الحصص التناسبية مراعاة تامة.

١٤ - وظلّت فصائل الجانانتريك تيراي موكتي مورثشا (JTMM) وغيرها من المجموعات المسلحة تمارس أعمال العنف في منطقة تيراي، مستهدفة باغتيالهما كوادر الماوين بوجه خاص. وشنت عناصر منشقة عن منتدى حقوق الشعب ضربات في كافة أنحاء منطقة تيراي وفي مواقع معينة منها، متلقية الدعم في بعض الأحيان من واحدة أو أكثر من المجموعات المسلحة، مما أدّى إلى إغلاق أجزاء كبيرة من تيراي. وما لم تتجدد الجهود من أجل الوصول إلى مختلف المجموعات التي ظهرت في تيراي، فإن حدة التطرف والمواجهة قد تزداد من جديد، معرضة بذلك للخطر أي انتخابات مقبلة والأمن العام إجمالاً.

١٥ - وانتشرت التنظيمات السياسية والإجرامية في تيراي بسبب عدم التمكن، في مرحلة مبكرة، من إحراز تقدم يُذكر في تنفيذ عملية حوار واسعة. وقد أدى تزايد التعقيد والفوضى في منطقة تيراي بدوره إلى زيادة صعوبة البحث عن حل.

١٦ - وفي أيلول/سبتمبر، اتخذت الحالة في تيراي مساراً أكثر خطورة بسبب اندلاع عنف طائفي في أجزاء من مقاطعة كابيلفاستو في المنطقة الوسطى. وكانت الشرارة التي أشعلت هذا العنف هي اغتيال أحد ملاك الأراضي المسلمين المحليين، وهو قائد سابق للحراسة الأهلية وناشط سياسي، وكاد الأمر يتحول إلى صراع بين الهندوس والمسلمين من جهة والماديسين والبهادي من جهة ثانية. وقد خلف العنف الذي أعقب ذلك ما لا يقل عن ١٤ قتيلاً ثبتت

وفاتهم وأسفر عن تدمير الممتلكات والنهب على نطاق واسع، وعن تشريد آلاف الأشخاص. ومثلما جرى في العديد من الحالات الأخرى، كانت الأجهزة الحكومية المعنية بإنفاذ القانون غاية في البطء وغير فعالة عموماً في معالجة الوضع.

١٧ - وتفيد بعض التقارير أن ما يصل إلى ٧٠ في المائة من المناطق الريفية في مقاطعة تيراي لا يوجد فيها مسؤولون حكوميون بسبب الصراع المسلح، مما يوحي بأن الجهود المبذولة من أجل تطبيع الأوضاع عن طريق إعادة نشر أفراد الشرطة والمسؤولين المحليين كان لها تأثير محدود. وتتفاوت الجهود التي يبذلها المسؤولون والأحزاب السياسية والعناصر الفاعلة في المجتمع المدني في شتى أنحاء البلد لإدارة الصراعات وتعزيز الأمن العام على صعيد المقاطعات، ولكن هذه الجهود افتقرت حتى الآن، بشكل عام، إلى دعم الحكومة المركزية لها في المسائل الأساسية المتعلقة بالأمن العام والحوكمة، ولم يكن لها أي تأثير حتى الآن.

١٨ - وتجلت الأخطار التي يتسبب فيها الساعون إلى إفساد عملية السلام يوم ٢ أيلول/سبتمبر، عندما وقعت ثلاثة انفجارات في كاتماندو، أسفرت عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة ما يربو على ٢٤ آخرين. وقد وُضعت الأجهزة المتفجرة المرتجلة في مرافق للنقل العام. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، أعلنت شرطة نيبال عن القبض على أربعة أفراد أكدت أنهم ينسبون إلى جيش تيراي، وهو عبارة عن جماعة صغيرة من المتمردين تنتمي إلى طائفة الماديسي كانت واحدة من عدة جماعات أعلنت مسؤوليتها عن هذه الهجمات.

١٩ - وفي ١٨ أيلول/سبتمبر، قدم الوزراء الماويون الأربعة في الحكومة المؤقتة استقالتهم إلى رئيس الوزراء عقب فشل الماويين والأحزاب السبعة الأخرى في الحكومة في التوصل إلى اتفاق حول مطالب الماويين المكونة من ٢٢ نقطة. ولم يقدم أعضاء البرلمان الماويون استقالتهم.

٢٠ - وفي ٢٥ أيلول/سبتمبر، وفي أعقاب مفاوضات مطوّلة، عاد حزب المؤتمر النيبالي الذي يتزعمه رئيس الوزراء جيريغا براساد كويرالا وحزب المؤتمر النيبالي (الديمقراطي) الذي انشقّ عن حزب المؤتمر النيبالي في عام ٢٠٠٢، إلى الاتحاد من جديد، مما عزز من مكانة الحزب كأكبر أحزاب البرلمان المؤقت. واعتمد حزب المؤتمر النيبالي المعاد توحيد برنامجاً اتحادياً جمهورياً، كان بمثابة نقلة تاريخية في النهج الذي يتبعه ذلك الحزب تجاه المملكة والحكم بوجه عام.

٢١ - وفي أواخر أيلول/سبتمبر وأوائل تشرين الأول/أكتوبر، دخل الماويون والحكومة في مفاوضات مكثفة سعياً إلى تبديد التوترات المتصاعدة التي تحيط بالوضع السياسي المتأزم. وواصل الماويون الضغط من أجل إعلان قيام الجمهورية قبل انتخاب الجمعية التأسيسية واعتماد نظام انتخابي يقوم على مراعاة الحصص التناسبية مراعاة تامة - بالرغم من موافقتهم

سابقاً على الدستور المؤقت الذي اعتمد بموجبه نظام انتخابي مختلط ونص على أن تتولى تقرير مصير الملكية الجلسة الأولى للجمعية التأسيسية ما أن تتقصد مهام منصبها.

٢٢ - واتسمت الفترة التي تلت انسحاب الماويين من الحكومة المؤقتة بتوجيه نشاطهم تهديدات واحتجاجات متزايدة الشدة. وصرح الماويون بعزمهم على اتخاذ إجراءات مباشرة لمنع الانتخابات من المضي قدما في حالة عدم تلبية مطالبهم. ولم تخلُ من التهديد والوعود وتخويف أفراد المجتمع المدني النيبالي المضطلعين بمهام تنقيف الناخبين والتربية المدنية.

٢٣ - وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، وبطلب رسمي من الحكومة، وافقت اللجنة الانتخابية على تمديد الموعد النهائي لتقديم قوائم المرشحين من أجل إتاحة المزيد من الوقت للتوصل إلى تسوية سياسية. ومُدد الموعد النهائي لتقديم القوائم التناسبية من ٣٠ أيلول/سبتمبر إلى ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والموعد النهائي لإعلان الفائز بأكثر الأصوات من ٥ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر. وعلى الرغم من هذا التمديد، لم تتمكن الأطراف من حل خلافاتها بحلول ٥ تشرين الأول/أكتوبر. ونتيجة لذلك، اتفق زعماء الأحزاب السبعة على ٥ تشرين الأول/أكتوبر كموعّد لإرجاء انتخابات الجمعية التأسيسية التي كان من المزمع عقدها في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر. واتخذ مجلس الوزراء قراراً رسمياً وعلقت اللجنة الانتخابية العمل بالجدول الزمني للانتخابات. ولم يُقترح تاريخ جديد لعقد الانتخابات. وبناء على طلب الماويين، عقد المجلس التشريعي المؤقت في ١١ تشرين الأول/أكتوبر جلسة خاصة للنظر في مسألتها إعلان قيام الجمهورية واعتماد نظام انتخابي يقوم على مراعاة الحصص التناسبية مراعاة تامة. غير أن الجلسة عُلقت وأُجلت لمدة لا تقل عن ١٠ أيام.

٢٤ - ومن المنظور التقني، كانت الأعمال التحضيرية للانتخابات تسير على ما يرام زمنياً ودون مواجهة أي مشاكل ذات شأن. وأظهرت اللجنة الانتخابية النيبالية في جميع الأوقات درجة عالية من الاستقلالية والكفاءة المهنية. وتشكل نزاهتها ومقدرتها اللتان أُجمع الكل عليهما ثروة وطنية بالغة الأهمية للمستقبل.

ثالثاً - وضعية بعثة الأمم المتحدة في نيبال

٢٥ - أشرت في تقريرها السابق إلى التحديات المرتبطة بالتشغيل السريع لبعثة محدودة الأجل وواسعة النطاق. وقد تحقق تقدم ملحوظ منذ ذلك الحين. فالعمل يسير الآن في جميع المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة، في كل من ضانغادي ونيبالغونج وبوخارا وكاتماندو وبيراتناغار، وإن تكن هناك بعض المشتريات التي لم تكتمل بعد. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد الموظفين الذين تسلموا مهام وظائفهم ٨٨١ موظفاً من أصل ١٠٧٣ موظفاً من المقرر

تعيينهم، ويفوق عدد الموظفين الذين أوفدوا إلى المناطق والمقاطعات عدد الموظفين الذين عُينوا في المقر. وحيثما تأخر التعيين، كما هي الحال على سبيل المثال في اختيار رؤساء المكاتب الإقليمية، اتخذت البعثة ترتيبات إدارية مؤقتة لحين وصولهم.

٢٦ - وهناك ١٩١ امرأة (٢٧ في المائة) من بين الموظفين المدنيين البالغ عددهم ٦٩٩ موظفاً. ويتبين من تحليل هذا الرقم بمزيد من التفصيل أن نسبة الإناث في الوظائف الموضوعية تبلغ ٣٦ في المائة، فيما تبلغ نسبتهم في الوظائف الإدارية ١٨ في المائة. ولا يزيد عدد النساء بين مراقبي الأسلحة على ١٢ امرأة، على الرغم من الجهود المبذولة لتشجيع الدول الأعضاء على ترشيح نساء.

٢٧ - وقد أولت البعثة اهتماماً خاصاً لتعيين موظفين وطنيين من بين الفئات المهمشة تقليدياً لكي تعطي البعثة صورة أفضل عن التنوع الذي تتسم به نيبال. واستضافت البعثة حلقات عمل إقليمية للتوعية وقامت بعمليات بحث موجهة للعثور، في إطار هذا الجهود، على موظفين لمناصب معينة. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، أسفرت هذه الإستراتيجية عن وصول عدد الموظفين من الفئات المهمشة تقليدياً إلى ١٥٦ موظفاً (أو ٤٧ في المائة) من بين ٣٢٦ موظفاً وطنياً.

٢٨ - وأشرفت المفاوضات الجارية مع حكومة نيبال للتوصل إلى اتفاق بشأن مركز البعثة على الانتهاء، عقب مناقشات مستفيضة وبنّاءة. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة نيبال على ما قدمته من تعاون ودعم.

رابعا - أنشطة بعثة الأمم المتحدة في نيبال

ألف - رصد الأسلحة

٢٩ - استمرت عملية رصد الأسلحة على مدار الساعة طوال الفترة المشمولة بهذا التقرير في جميع مناطق تخزين الأسلحة بمواقع التجميع السبعة الرئيسية التابعة للجيش الماوي وفي الموقع المخصص للجيش النيبالي. وبوصول ٢٨ من مراقبي الأسلحة العسكريين المتقاعدين خلال الصيف، اكتمل قوام مكتب رصد الأسلحة المؤلف من ١٨٦ فرداً، وتوجد حالياً خمسة قطاعات كاملة الإنشاء، لكل منها مقر يشرف عليه أحد كبار قادة القطاعات.

٣٠ - ووضع قادة القطاعات التابعون للبعثة ترتيبات شاملة للاتصال بالقادة الماويين المحليين وبقيادة الجيش النيبالي، ويواصل مراقبو الأسلحة الاضطلاع بدوريات تفتيشية في مواقع التجميع الفرعية الماوية وثكنات الجيش النيبالي، وذلك بالإضافة إلى مواقع التجميع الرئيسية.

وتشمل عمليات رصد الأسلحة أيضاً زيارة القرى ومسؤولي الحكم المحلي ومنظمات المجتمع المدني والمواقع الميدانية التابعة للأمم المتحدة، وقد أقيمت علاقات تعاون وثيقة وتقاسم للمعلومات وتنسيق للأنشطة المشتركة مع هذه الشبكة الأوسع من العناصر الفاعلة.

٣١ - ومثلما شرحت في تقريرى السابق، تستفيد عمليات رصد الأسلحة التي تضطلع بها البعثة استفادة كبيرة الآن من أفرقة الرصد المشتركة العشرة، التي يتألف كل منها من مراقب من الأمم المتحدة ومراقب من الجيش النيبالي ومراقب من الجيش الماوي. وتشجع أفرقة الرصد المشتركة هذه على تسوية المنازعات المحلية في وقت مبكر وبحس تعاوي قبل وصولها إلى مستويات أعلى، وإتاحة الفرصة للاستجابة بصورة سريعة للأحداث التي تستدعي إجراء تحقيقات بشأنها. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، بلغ عدد التحقيقات التي أجريت ٥٦ تحقيقاً، وقُدِّمت نتائجها إلى اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد للبت النهائي فيها. ولا تزال هذه اللجنة، التي يرأسها كبير مراقبي الأسلحة التابعين للبعثة، تجتمع بصفة دورية، وقد أثبتت أنها منتدى بالغ الفائدة في حل المشاكل والحفاظ على الثقة المتبادلة والعلاقات البناءة، حتى في وجه الصعاب.

٣٢ - ومثلما كان متوقعاً، كان من بين التحديات الكبرى المواجهة خلال تلك الفترة هطول أمطار موسمية غزيرة، جعلت، إلى جانب عوامل أخرى سبق ذكرها، ظروف العيش والعمل في جميع المواقع بالغة الصعوبة. وساعد التخطيط لطوارئ بدء هبوب الرياح الموسمية على التخفيف من حدة بعض هذه التحديات التي يواجهها مراقبو الأسلحة في الموقع. ولا تزال ظروف معيشة الأفراد الماويين في مواقع التجميع، بما في ذلك أماكن الإقامة والمرافق الصحية، صعبة عموماً وبحاجة إلى تحسينات كبيرة.

٣٣ - وعلى الرغم من التحديات المرتبطة بالرياح الموسمية والتأخير الذي حدث في البداية، فإن المرحلة الثانية من عمليات التحقق من بيانات أفراد الجيش الماوي وتسجيلهم تتقدم الآن بصورة حسنة. وتم التغلب بنجاح على الخلاف الذي حدث في البداية بين الجيش الماوي وبعثة الأمم المتحدة بشأن نتائج التحقق، دون المساس بالالتزام الكامل بالمعايير المحددة في الاتفاق المتعلق برصد إدارة الأسلحة والجيشين. واكتملت عملية التحقق في أربعة من مواقع التجميع الرئيسية السبعة. وسيظل استمرار التقدم متوقفاً إلى حد بعيد على استمرار تعاون الجيش الماوي.

باء - مكافحة الألغام

٣٤ - لا تزال وحدة مكافحة الألغام التابعة للبعثة تراقب، عن طريق الخدمات المقدمة من شركة ArmorGroup، عمليات تخزين الأجهزة المتفجرة المرتجلة، وتحضّر لتدمير أصناف متفكك عليها. وتأكّدت عملية جرد لجميع الأصناف المخزّنة في مواقع التجميع الماوية الرئيسية السبعة

كمية من المتفجرات بلغ صافي محتواها الانفجاري ٦ ٧٨٩ كيلوغراما، صنّف ٩٧,٥ في المائة منها في فئة الأصناف غير المأمون تخزينها (الفئة ١). وكان هناك في المجموع ما يزيد على ٥٢ ٠٠٠ جهاز متفجر من مخلفات الحرب، بما في ذلك أكثر من ١٨ ٠٠٠ جهاز شظوي.

٣٥ - وفي ٤ تموز/يوليه، وافقت اللجنة المشتركة لتنسيق الرصد على قائمة الأصناف التي يجب تدميرها، مما سمح لوحدة مكافحة الألغام ببدء هذا العمل. ولكن التقدم المحرز كان محدوداً، نتيجةً لحالات التعطل بسبب الأحوال الجوية الموسمية، إضافة إلى عدم تعاون القادة المحليين للجيش الماوي، واستحال تدمير الأصناف طيلة شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس. وفي أوائل أيلول/سبتمبر، تم التوصل إلى اتفاق جديد مع القادة الماويين، مما سمح بتنفيذ عمليات التدمير في ٧ أيلول/سبتمبر في موقع التجميع الرئيسي الأول. ثم دُمرت لاحقاً جميع الأصناف غير المأمونة في موقع التجميع الرئيسي الثاني، بينما دُمر جزء من الأصناف في موقع التجميع الرئيسي الثالث. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر، كانت هناك خطط لإكمال تدمير جميع الأصناف غير المأمونة في موقعي التجميع الرئيسيين الرابع والخامس بحلول منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

٣٦ - ووفرت وحدة مكافحة الألغام التدريب على إزالة الألغام للجيش النيبالي لمساعدته على الوفاء بالتزاماته بموجب اتفاق السلام الشامل. وأُرسل خمسة من أفراد الجيش النيبالي أيضاً إلى مركز تنسيق مكافحة الألغام في جنوب لبنان لمدة ثلاثة أسابيع بدأت في أواخر تموز/يوليه لدراسة المكونات التشغيلية والتقنية لبرنامج لبنان التي يمكن تطبيقها في نيبال.

٣٧ - وكما ذكرت في تقريرتي السابق، اتخذ مجلس الوزراء، بناء على توصية البعثة، قراراً بإنشاء هيئة نيبالية لمكافحة الألغام تابعة لوزارة السلام والتعمير. وتتألف هذه الهيئة من لجنة توجيهية مشتركة بين الوزارات تضطلع بمسؤولية توجيهه في أمور السياسة العامة والأمور الاستراتيجية، ولجنة تقنية تضطلع بمسؤولية التنفيذ، ويوجد تمثيل ماوي في كلتا اللجنتين. وتشارك وحدة مكافحة الألغام أيضاً في اللجنة التوجيهية. ومن المتوقع أن توضح بعثة تقييمية مشتركة بين الوكالات خلال الخريف المقبل احتياجات نيبال في الأمد الطويل وشكل التعاون الذي ستقدمه الأمم المتحدة في مجال مكافحة الألغام في نيبال.

جيم - الدعم الانتخابي

٣٨ - قدم مكتب المساعدة الانتخابية التابع لبعثة الأمم المتحدة في نيبال إلى اللجنة الانتخابية المشورة والمساعدة الانتخابية على المستوى الوطني، والإقليمي، والمحلي. وقد تعزز إحلال الوجود الميداني في كامل أنحاء البلد، بمقدم نائب لكبير المستشارين الانتخابيين، ومستشار خارجي للمشاريع، وموظف لشؤون الإعلام.

٣٩ - ومنذ تقريره الأخير، ساهم المكتب في عمل اللجنة الانتخابية، ما أدى إلى اعتماد مدونة قواعد سلوك للانتخابات وقدم المشورة في إجراءات تسمية المرشحين واختيارهم لاستيفاء شروط نظام الحصص المعقد في قانون الانتخابات. وعمل المستشارون الانتخابيون على المساعدة في وضع طائفة عريضة من المواد التدريبية لتثقيف الناخبين، وقدموا المشورة بشأن تصميم بطاقات الاقتراع وطباعتها، وبشأن خطط إيصال مواد الانتخاب، وإجراءات العد، والتطبيقات الحاسوبية لدعم إدارة الانتخابات. ويقدم المستشارون الانتخابيون أيضا المساعدة لإنشاء مركز وطني لوسائل الإعلام، ووحدة اتصال لشؤون مراقبة الانتخابات، وبرنامج للمراقبة الإعلامية. ويخضع تكوين الفريق الاستشاري المعني بالانتخابات حاليا للمراجعة بالتشاور مع اللجنة الانتخابية، إثر قرار إرجاء الانتخابات.

٤٠ - واكتملت المرحلة الأولى من انتشار متطوعي الأمم المتحدة السابقة لموسم الرياح في أواخر تموز/يوليه وفق الخطة الموضوعية حيث اتخذ ٤٥ متطوعا دوليا و ٢٤ متطوعا وطنيا مواقعهم كمستشارين انتخابيين في المقاطعات. وتعاون هؤلاء المستشارون من مقارهم في ٢٨ مقاطعة، ينطلقون منها لتغطية ٣١ مقاطعة إضافية، تعاونوا وثيقا مع موظفي اللجنة الانتخابية في المقاطعات في جميع جوانب التخطيط للانتخابات وإدارتها. أما مرحلة الانتشار الثانية السابقة لموسم الرياح، فكانت متعثرة، إذ أوفد ٣٦ متطوعا دوليا و ١٩ متطوعا وطنيا من متطوعي الأمم المتحدة في أواخر أيلول/سبتمبر، ولكن بتأجيل الانتخابات، أوقف إيفاد الفوج الأخير المكون من ٤٥ متطوعا دوليا من متطوعي الأمم المتحدة، الذي كان من المنتظر أن يلتحق بالبعثة في بداية تشرين الأول/أكتوبر، ليكتمل بذلك انتشار المتطوعين وتغطية جميع المقاطعات.

٤١ - وأجرى فريق خبراء رصد الانتخابات برئاسة البروفوسور رافائيل لوبيز بنتور، وهو هيئة مستقلة مسؤولة أمام الأمين العام في الشؤون المتعلقة بالأعمال التحضيرية للانتخابات الجمعية التأسيسية وبإجراء هذه الانتخابات، تقييمه الثاني لأعمال الرصد في نيبال من ٢٧ تموز/يوليه إلى ٦ آب/أغسطس. وركزت هذه الزيارة على أربعة من مجالات التحضير للانتخابات وهي: البيئة الأمنية، ووضع إطار قانوني، وإدارة الانتخابات، والرأي العام وأجواء وسائل الإعلام، مع التركيز بوجه خاص على الآراء السائدة لدى الجماعات المهمشة تقليديا والنساء. وقدم الفريق تقريره الثاني، ونقل هذا التقرير إلى حكومة نيبال واللجنة الانتخابية في ٢٣ آب/أغسطس. وقام الفريق بزيارته الثالثة من ٢٧ أيلول/سبتمبر إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر.

٤٢ - وبدأ القسم الاستشاري لشرطة البعثة عمله بقدوم كبير مستشاري الشرطة وأربعة من مستشاري الشرطة في أواخر آب/أغسطس. وعُين مستشاران آخران هما الآن في طريقيهما إلى البعثة، ويجري الإعداد حاليا لتعيين مستشار ثالث ليكتمل طاقم الفريق المؤلف من ثمانية أعضاء يعمل ثلاثة منهم في مقر البعثة وسيوفد موظف واحد إلى كل مكتب من المكاتب الإقليمية.

٤٣ - وبعد أن أجرى مستشارو شرطة البعثة اتصالهم الأول بنظرائهم في وزارة الداخلية والشرطة، أصبحت أولويتهم الآن هي إقامة علاقات على المستويين الإقليمي والمحلي من أجل دعم الأفرقة الإقليمية التابعة للبعثة ودعم استعدادات الحكومة لضمان الأمن أثناء الانتخابات. وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر، كان مستشارو الشرطة قد انتشروا في بيراتناغار، وبوكهारा ودهاغادي.

دال - الشؤون المدنية

٤٤ - في الفترة المنقضية منذ تقديم تقرير الأخير، أوشك مكتب الشؤون المدنية في البعثة على أن يصبح جاهزا للعمل بطاقة كاملة بعد أن تم حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر تعيين ٣١ موظفا دوليا و ١٣ موظفا وطنيا للشؤون المدنية في جميع المكاتب الإقليمية الخمسة، وفي المقر. وتعاون الأفرقة الإقليمية على نحو وثيق مع مستشاري البعثة المعنيين بالمواضيع المتعلقة بالمسائل الجنسانية، وحماية الطفل، والإدماج الاجتماعي، ومع موظفي شؤون الإعلام في المكاتب الإقليمية. وتقيم هذه الأفرقة أيضا صلات وثيقة مع مفوضية حقوق الإنسان ومكتب تنسيق شؤون المساعدة الإنسانية، متعاونة معهما عن كثب لضمان تكامل الأنشطة، وفهم الجهات الفاعلة المحلية لولاية ودور كل منهما المميزين عن الآخر فهما واضحا.

٤٥ - ووجهت مكاتب الشؤون المدنية أنشطتها المبكرة نحو إقامة صلات وصل مع سلطات المناطق والمقاطعات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني ونحو إجراء عمليات رصد تقييمي للمسائل الحاسمة الأهمية في عملية السلم. وركزت على أربعة مجالات عامة - الحكم الرشيد والإدارة العامة، والأمن العام، والأحزاب السياسية، والمجتمع المدني - وعلى مجموعة مختارة من المسائل المتعمقة تشمل تفاهم الأوضاع الأمن العام في وسط تيراي وشرقها.

٤٦ - وقد ساعد رصد الشؤون المدنية على تحسين فهم البعثة لحجم التحدي الذي يشكله غياب الإدارة العامة أو انعدام فعاليتها وبخاصة على مستوى القرى، الناجم عن انعدام الأمن العام أو المتفاهم من جرائه. ففي آب/أغسطس، أعلن أمناء لجنة التنمية القروية عن تنظيم إضرابين وطنيين متعاقبين بداعي انعدام الأمن وتسييس أوضاع الحكم. وتعاني الشرطة في مناطق عديدة من تدني معنويات أفرادها وتركها من انعدام ثقة السكان المحليين بها اقتناعا

منهم، سواء بحق أو بدون حق، بعدم فعاليتها وبتواطؤها في انتهاك حقوق الإنسان. ويزيد من تفاقم هذا الوضع وجود أشكال متعددة من التدخل تنال من قدرة الشرطة على التصرف باستقلالية، والافتقار إلى آليات للمساءلة العامة.

٤٧ - وتزداد هذه المسائل تفاقمًا في وسط تيراي وشرقها، بسبب أوجه الاستياء التي لا تزال دون حل، والانقسامات الطائفية، والنشاط الإجرامي العابر للحدود التي ازدادت حدتها في بعض المناطق منذ حركة الاحتجاج التي نظمتها طائفة المادهيسي واستمرت من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس ٢٠٠٧. ومن المؤشرات على التوتر الطائفي، هروب المسؤولين الحكوميين من طائفة بهادي وترهيب الصحفيين المحليين والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين أصبحوا يخشون من الانتقام إذا دعوا إلى المصالحة بين الطوائف. كما أن توسيع وجود الشرطة في تيراي لم يعالج بفعالية انتشار الجماعات المسلحة ولا الفراغ الأمني العام الأوسع نطاقًا.

٤٨ - وكان هناك في أواخر أيلول/سبتمبر أدلة محدودة على وجود نشاط للأحزاب السياسية يتعلق بانتخاب الجمعية التأسيسية. وقد لاحظ قادة الأحزاب في المقاطعات وجود قيود على حرية التجمع والتنقل تفرضها بوجه خاص المجموعات السياسية المسلحة، فضلًا عن انعدام التوجيه المركزي. واشتكى القادة السياسيون غير المنتمين لتحالف الأحزاب الثمانية من استبعادهم من العملية السياسية. ولا يزال دور عناصر المجتمع المدني الفاعلة في عملية السلام محدودًا، وقد تأثرت مشاركة المجتمع المدني في بعض المناطق تأثرًا حادًا جراء التوترات الطائفية والانقسامات المتصلة بها.

٤٩ - ولا يزال الافتقار إلى هيئة رصد وطنية مستقلة يشكل عقبة تعيق عملية السلام. وقد أعلنت الحكومة في أيلول/سبتمبر تشكيل لجنة جديدة رفيعة المستوى لشؤون الرصد. ولم يتم الاتفاق نهائيًا على اختصاصات هذه الهيئة الجديدة وعضويتها كما لم تكن هذه اللجنة قد شكلت بعد حتى منتصف تشرين الأول/أكتوبر.

هاء - المسائل الجنسانية، وحماية الطفل والإدماج الاجتماعي

٥٠ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ركز قسم الشؤون الجنسانية في البعثة على إشراك منظمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية. وكان القسم يتألف في بداية تشرين الأول/أكتوبر من موظفين اثنين دوليين، واثنين آخرين من متطوعي الأمم المتحدة، وموظف وطني واحد لخدمات الدعم وكان يجري الإعداد لتعيين موظفين وطنيين في المكاتب الإقليمية التابعة للبعثة.

٥١ - ومن بين الشواغل التي تعرب عنها المجموعات النسائية باستمرار معرفة ما إذا كان انتخاب الجمعية التأسيسية سيكفل للمرأة التمثيل العادل وفرصة التعبير عن تطلعاتها. وقد شارك موظفو الشؤون المدنية في البعثة كمراقبين في عدد متزايد من تنظيمات المجتمع المدني والمجموعات النسائية وفي المبادرات الرامية إلى تعزيز مشاركة النساء في الانتخابات. بمن فيهن المنتميات إلى الفئات المهمشة تقليدياً. وشملت هذه المبادرات أول مؤتمر وطني على الإطلاق لنساء طائفة المادهيسي الذي حضره ممثلون من ما يزيد على ٢٠ من مقاطعات تيراي، وعدداً من المظاهرات التي نظمتها نساء طائفة باداي، أشد طوائف الداليت حرماناً. وبغية مساعدة الأحزاب السياسية على ترشيح نساء لانتخابات الجمعية التأسيسية، أنشأ تحالف نسائي متنوع قاعدة بيانات بأسماء أكثر من ٣٠٠٠ امرأة مؤهلة للاضطلاع بأدوار قيادية من ٧٤ مقاطعة في نيبال.

٥٢ - ويتعاون قسم المسائل الجنسانية على نحو وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والفريق العامل لدعم السلام، بشأن قرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، بغية تعزيز مشاركة المرأة في عملية السلام. وقد شدد ممثلي الخاص باستمرار في اجتماعاته وتصريحاته العلنية على أهمية المساهمة التي تستطيع المرأة أن تقدمها إلى عملية السلام وأهمية ضمان تلبية مطالبها المشروعة المتعلقة بالحق في التمثيل من خلال النظام الانتخابي.

٥٣ - وأصبح قسم حماية الطفل، يعمل بكامل طاقته تقريباً، فقد عين جميع موظفيه الـ ١٣ باستثناء اثنين ووزعهم بين كل الأقاليم الخمسة. ويرصد المستشارون المعنيون بحماية الطفل الآن تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة كما يرصد تسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، وذلك بالتعاون الوثيق مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومفوضية حقوق الإنسان وأعضاء فرقة العمل النيبالية المعنية بالأطفال والصراع المسلح.

٥٤ - ويستعد مستشارو البعثة المعنيون بحماية الطفل، بالاشتراك مع اليونيسيف لرصد تسريح المقاتلين الذين يثبت في عملية التحقق من هويات الأفراد الماويين الموجودين في مواقع التجميع أن أعمارهم كانت تقل عن ١٨ عاماً عند وقف إطلاق النار في أيار/مايو ٢٠٠٦، وإعادة إدماجهم في المجتمع، عملاً باتفاق السلام الشامل. وقد تم التعرف على عدد كبير منهم خلال عملية التحقق التي أجريت في المواقع الثلاثة الأولى الرئيسية لتجميع الجيش الماوي. وييشر استقرار الهياكل الأسرية ومحدودية التشرذم أثناء الصراع بالنجاح في عملية إعادة الإدماج. ولكن قد تواجه الفتيات طائفة مميزة من التحديات في عودتهن إلى ديارهن، وقد لا تتيح قلة الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية من نيبال سوى خيارات محدودة عدا الأعمال الارتحالية.

٥٥ - وسيقوم قسم حماية الطفل أيضا برصد مشاركة الأطفال والشباب في انتخاب الجمعية التأسيسية.

٥٦ - ويقدم قسم الشؤون الاجتماعية في البعثة مشورته إلى البعثة بشأن المسائل المتعلقة بالفئات المهمشة تقليديا، كما يساعد موظفي البعثة في تشجيع عمليات الإدماج الاجتماعي عن طريق أنشطة البعثة ذات الصلة. ويتكون هذا القسم من مستشار دولي، ويجري الإعداد حاليا لتعيين خمسة موظفين وطنيين كي يعملوا في المكاتب الإقليمية.

٥٧ - ويعرب ممثلو الفئات المهمشة تقليديا عن شواغل مستمرة بشأن استبعادهم من عملية السلام ومن صنع القرار فيما يتصل بانتخابات الجمعية التأسيسية. ويلتقي مستشار الشؤون القانونية بانتظام مع هذه الفئات، ويتعاون تعاوننا وثيقا مع فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة من خلال فريق العمل المتعلق بالإدماج الاجتماعي، في محاولة منه لتصميم استراتيجيات للحد من الاستبعاد الاجتماعي سواء فيما يتعلق بعملية السلام، أو بشكل أعم.

واو - الشؤون السياسية

٥٨ - واصل مكتب الشؤون السياسية رصده وتحليله ومساعدته لعملية السلام، متابعا في الوقت نفسه عن كثب الحوار الدائر بين الحكومة المؤقتة والفئات المختلفة من المهمشين تقليديا. وأولي اهتمام خاص أيضا لتزايد انتشار المجموعات والجهات الصغيرة المتمردة، سواء المسلحة منها وغير المسلحة، واحتمال استخدامها لإفساد عملية السلام.

٥٩ - وأكد ممثلي الخاص لجميع الأطراف، من خلال تفاعله المنظم مع جميع المعنيين، إلحاحية المحافظة على وحدة تحالف الأحزاب الثمانية (وقد أصبحت سبعة الآن) وتعزيز هذه الوحدة، وتنفيذ القائمة تنفيذًا كاملا للالتزامات، وتبديد مخاوف الفئات المهمشة تقليديا، وتحسين الظروف الأمنية، لتهيئة جو موات لإجراء الانتخابات.

زاي - الإعلام والتوعية

٦٠ - اهتمت أنشطة البعثة في مجال الإعلام اهتماما خاصا بوسائل الإعلام في المناطق والمقاطعات إلى جانب اهتمامها المتواصل بوسائل الإعلام الوطنية في نيبال. وقد تسنى ذلك بإيفاد موظفين للإعلام والتوعية إلى جميع الأقاليم.

٦١ - وقام ممثلي الخاص ونائبه بسلسلة من الزيارات الإقليمية للاتصال بممثلي الحكومات المحلية وبجالس القرى، والممثلين السياسيين، وممثلي المجتمع المدني، وإلقاء كلمات في المناسبات ذات الصلة. وقد أدت هذه الزيارات - التي غطتها الصحافة المحلية والوطنية تغطية واسعة -

إلى زيادة حجم الاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية بشأن شواغلها المتعلقة بعملية السلام. ومن بين المواضيع الحساسة التي تم تناولها في هذه اللقاءات، الأمن العام، وضرورة التعاون على المستوى المحلي بين الأحزاب السياسية والمجتمع المدني، وأهمية الحوار مع الفئات المهمشة تقليدياً والنساء من أجل كفاءة قيام عملية انتخابية تشمل الجميع. وشددت قيادة البعثة على أهمية أن يكون نشاط الأحزاب السياسية على مستوى القرى استعداداً للانتخابات حراً وسلمياً، وعلى ضرورة وجود بيئة إعلامية مساعدة على ذلك. وقد تناولت هذه المسائل أيضاً في العديد من البيانات الصحفية التي صدرت عن البعثة.

٦٢ - وبدأت البعثة في شهر آب/أغسطس بث برنامج إذاعي (UNMIN-ko Boli) مرتين في الأسبوع، إلى جانب سلسلة من الإعلانات الإذاعية في إطار الخدمة العامة. وقد أذاعت هذه البرامج والإعلانات، التي يتم إنتاجها بالاشتراك مع إذاعة "راديو نيبال" الوطنية العامة، طائفة عريضة من الشبكات الإذاعية المختلفة في نيبال التي تسمع في جميع أنحاء نيبال. وقامت البعثة أيضاً بطبع صحائف وقائع، ونشرات مطوية، ومواد أخرى وتوزيعها على مجموعات مستهدفة من المستمعين في المقاطعات. بمن فيهم السلطات المحلية، وممثلو الأحزاب السياسية، ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل الفئات المهمشة تقليدياً والنساء. وبدأت البعثة فضلاً عن ذلك في إصدار صحيفة شهرية باسم البعثة (UNMIN Patra)، ستوزع على نطاق واسع، وأنشأت موقعا جديدا لها على شبكة الانترنت في شهر أيلول/سبتمبر. ويعمل هذا القسم في تعاون وثيق مع أفرقة الاتصال في وكالات الأمم المتحدة الأخرى ضمنا للاتساق، ولوصول المعلومات والرسائل إلى أكبر عدد ممكن من الناس.

٦٣ - وأصبحت وحدة الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية تعمل بكامل طاقتها خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. وبالإضافة إلى وظائفها الروتينية، أصبحت هذه الوحدة شريكا هاما في عمليات الاتصال والتوعية العامة. وعملت الوحدة على تنظيم المصطلحات في مواد البعثة المعدة باللغة النيبالية لتنظيمها منهجيا، وتكفلت بإصدار جميع المواد الإعلامية باللغة النيبالية وفقا لأعلى المعايير. وساعد موظفو الوحدة بدورهم في وضع برنامج البعثة الإذاعي في عدة من اللغات الإقليمية في نيبال.

حاء - السلامة والأمن

٦٤ - رغم أن الوضع العام لسلامة الموظفين وأمنهم لم يطرأ عليه أي تغيير، فإن البيئة الأمنية العامة قد أصبحت أكثر هشاشة، ومن المتوقع أن تظل كذلك أو أن تزداد تدهورا في الأسابيع القادمة.

٦٥ - فالإضرابات والاحتجاجات من جانب الفئات المختلفة تحدث باستمرار في مختلف أنحاء البلاد، ومنها ما يتعلق بنقص الوقود الذي كثيرا ما يكون نقصا حادا. وتدهورت الحالة الأمنية العامة تدهورا ملحوظا في جميع مقاطعات تيراي، وفقا لما تشهد عليه أعمال العنف التي اندلعت في أواخر شهر أيلول/سبتمبر في بعض أنحاء مقاطعة كابلستاو. وزاد عدد المجموعات الإجرامية والمجموعات المسلحة المعروفة التي تعمل في منطقة تيراي إلى أكثر من ٢٤ مجموعة.

٦٦ - وفي ٢ أيلول/سبتمبر، انفجرت ثلاث قنابل صغيرة في كتمانندو لتسفر عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة أكثر من ١٢ آخرين. وقد أعلنت مجموعتان مسلحتان مجهولتان نسبيا مسؤوليتهما عن هذا الحادث، ولكن الغموض لا يزال يكتنف دوافعه ومنفذه. وقد عزا المسؤولون الحكوميون والزعماء الماويون وغيرهم مسؤولية هذه الهجمات إلى قوى مصممة على تقويض عملية السلام. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر تُركت عبوة ناسفة صغيرة خارج الجمع الذي يضم مكاتب مفوضية حقوق الإنسان في مدينة بيراتنغار الواقعة في القطاع الشرقي من منطقة تيراي، وإن لم يكن أي من موظفي الأمم المتحدة مستهدفا بصورة مباشرة. وكان من الواضح أنه لم يقصد بهذه العبوة إحداث أضرار، وإنما توجيه الأنظار إلى رسالة كتابية حزبية سياسية الطابع. وما زالت هذه الحادثة موضع تحقيق من جانب شرطة نيبال. وفي هذا السياق، بدأ قسم السلامة والأمن التابع للبعثة، متعاونًا مع إدارة السلامة والأمن، في تعزيز التدابير اللازمة لكفالة أمن الموظفين.

٦٧ - وأوشك طاقم موظفي قسم السلامة والأمن الآن على أن يكتمل، ويشمل هذا الطاقم موظفي الأمن العاملين في المكاتب الإقليمية.

خامسا - الإدارة واللوجستيات

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وصلت نظم الدعم الإداري واللوجستي إلى القوة والقدرة اللازمين لدعم العناصر التشغيلية للبعثة، ولا سيما العمليات المتنقلة لمراقبي الأسلحة ومستشاري العملية الانتخابية. وأقيمت البنية التحتية الأساسية للمكاتب الإقليمية الخمسة التابعة للبعثة، وسيضاف إليها عدد محدود من المكاتب السابقة الصنع لاستيعاب الأعداد الزائدة عن طاقة المباني الرئيسية. واكتملت ترتيبات الدعم الطبي، بتشغيل عيادات البعثة في جميع المواقع الرئيسية الخمسة.

٦٩ - وتعتمد البعثة على أسطول من المركبات مكون من ٢٧١ مركبة، أرسلت تدريجيا بعد تزويدها بأغشية مقاومة للتفجيرات ومعدات الاتصال الضرورية. وينقل أسطول البعثة

من الطائرات، المكون من طائرة ثابتة الجناحين وأربع طائرات عمودية، ٢٥٠ راكبا وخمسة أطنان من البضائع في المتوسط أسبوعيا. وبالإضافة إلى ما تقدمه هذه الطائرات من دعم تشغيلي لأنشطة البعثة، فإنها تُستخدم أحيانا في مساعدة العمليات الإنسانية، مثل عملية إغاثة ضحايا الفيضانات في منطقة تيراي الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

سادسا - حقوق الإنسان

٧٠ - واصلت مفوضية حقوق الإنسان رصدها لحالة حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على عملية السلام، وهناك تنسيق وثيق بين البعثة والمفوضية في هذا المجال. وقد أصبحت الحالة العامة أكثر مدعاة للقلق، إذ ازداد العنف وعدم الاستقرار في بعض أنحاء البلد. وتمارس الأحزاب السياسية نشاطها في بعض المناطق في أجواء صعبة تشمل التهديد والتخويف سواء بشكل فعلي أو محسوس. وحيث أن الحملات الانتخابية لم تبدأ بعد بكامل قوتها، فعلينا أن نتظر لنرى ما إذا كانت الأحزاب السياسية ستستطيع ممارسة حقها في حرية الاجتماع وتكوين الجمعيات.

٧١ - وتحد أنشطة الجماعات المسلحة بدورها من مساحة الأنشطة السياسية والحوكمة المحلية. وقد عجزت الشرطة في أغلب الأحيان عن حماية السكان المدنيين ووقف أنشطة هذه الجماعات. ويزعم أن فصائل JTMM بزعامة جوالا سينغ كانت مسؤولة عن ١٧ حادثة قتل من بين ٢٦ حادثة نفذتها جماعات مسلحة غير محددة أو معروفة بين منتصف تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر. وقُتل ثلاثة آخرون من كوادر الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) خلال تلك الفترة، ليصل مجموع القتلى إلى ١٣ شخصا منذ شهر حزيران/يونيه. وخلال نفس الفترة تلقت مفوضية حقوق الإنسان تقارير عن اختطاف ٧٥ شخصا في منطقة تيراي، منهم ٤٢ شخصا قتل إنهم اختطفوا من قبل فصائل مجموعة JTMM.

٧٢ - وكانت هناك مخاوف شديدة من ازدياد التوتر بين جماعتي الماديسي والباهادي. فانفجار العنف في كايلفستو في أعقاب مقتل رجل مسلم كان قائدا سابقا لإحدى مجموعات الحراسة الأهلية في ١٦ أيلول/سبتمبر، الذي أسفر عن مقتل ١٤ شخصا على الأقل وتشريد عدة آلاف من السكان وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات، بما في ذلك عدة مساجد، سلط الأضواء من جديد على حالة التوتر المتفجرة الكامنة بين مجتمعات تيراي المحلية. وقد اتضح من جديد نمط عدم التدخل من جانب السلطات المحلية وقوات الأمن لحماية السكان المدنيين، وهو أمر لا بد من معالجته على وجه السرعة.

٧٣ - وسجلت مفوضية حقوق الإنسان، في معرض رصدتها لمرافق الحبس الاحتياطي، العديد من ادعاءات سوء المعاملة والتعذيب أثناء هذه الفترة، بالإضافة إلى احتجاز المشبوهين في قضية تفجير القنابل في كاتماندو ومدد وصلت إلى ١١ يوما في شهر أيلول/سبتمبر احتجازا سريا وغير معترف به. وفي حلقة دراسية عُقدت في شهر أيلول/سبتمبر، حددت المنظمات غير الحكومية، ومفوضية حقوق الإنسان، وغيرهما، دعوتهما إلى الحكومة لكي تضع قانونا يُجرم التعذيب ويضع نهاية للإفلات من عقوبته. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان، بين ١٥ تموز/يوليه و ٣٠ أيلول/سبتمبر بلاغات عن ٣٨ حالة اختطاف على يد كيانات الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) مع تعرض المختطفون في بعضها للضرب، حدثت غالبيتها في المنطقتين الغربية والوسطى وفي سياق أنشطة "إنفاذ القانون" بصورة رئيسية. وتلقت المفوضية أيضا تقارير عن عدة حالات من الاعتداء المصحوبة في بعض الأحيان بصبغ وجه المعتدي عليه باللون الأسود وإذلاله أمام الملأ. وفي أوائل شهر أيلول/سبتمبر، أعلن الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) إعادة تنشيط "مجالس الشعب"، ولم تتضح طبيعة هذه المجالس بعد. وقد نفى الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي) أن تكون هذه المجالس مشاهمة "لمحاكم الشعب" التي كانت تعمل كنظام قضائي مواز أثناء الصراع المسلح.

٧٤ - وبعد انعقاد الأمل في البداية على إحراز بعض التقدم في التصدي لحالات الإفلات من العقاب بعد صدور الحكم من المحكمة العليا في ١ حزيران/يونيه بشأن حالات الاختفاء، أعلنت الحكومة أنها في معرض تشكيل لجنة تحقيق في حالات الاختفاء على أساس بعيد كل البعد عن الارتقاء إلى المعايير الدولية، رغم أن اللجنة ما زالت لم تبدأ العمل بعد. وزيادة على ذلك، أثرت شواغل لا يستهان بها إزاء مشروع قانون خاص بلجنة الحقيقة والمصالحة يتم بموجبه إصدار عفو عام عن المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ويسمح بتدخل مفرط محتمل من جانب الحكومة. وصرحت وزارة السلام والتعمير بأنها ستجري خمس مشاورات إقليمية لمناقشة مشروع القانون، ولكن مفوضية حقوق الإنسان تخشى من أن يحتاج هذا الأمر إلى عملية تشاور على نطاق أوسع بكثير.

٧٥ - وفي آب/أغسطس، نشرت الحكومة تقرير لجنة رايماجهي بشأن الانتهاكات المرتكبة أثناء حكومة الملك، وفيه توصية بمحاكمة ٣١ فردا من قوات الأمن. وقد طعن بعض الوزراء السابقين وغيرهم ممن وردت أسماءهم في التقرير باعتبارهم مسؤولين عن الفساد أو التجاوزات، في حكم من أحكام قانون الانتخاب يجعل الأشخاص المذكورين في تقرير اللجنة غير مؤهلين للترشح لانتخابات الجمعية التأسيسية؛ وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، قررت غالبية المحكمة العليا أن هذا الحكم مُخل بالدستور المؤقت.

٧٦ - وساهمت الضغوط السياسية على الشرطة، بما في ذلك التهديدات والترهيب بغية إطلاق سراح أي شخص مقبوض عليه وله صلة بالأحزاب السياسية الكبيرة، وخصوصا الحزب الشيوعي النيبالي (الماوي)، في استمرار حالات الإفلات من العقاب على التجاوزات وأعمال العنف ولا سيما في سياق مسيرات الاحتجاج. وتشعر مفوضية حقوق الإنسان أيضا بالقلق إزاء التعديلات المدخلة على قانون الإدارة المحلية، التي اعتمدت في آب/أغسطس ومنحت صلاحيات أكبر لكبار ضباط المقاطعات لإصدار أوامر احتجاز مدد تصل في بعض الحالات إلى ستة شهور في الحوادث المتصلة بالأمن العام.

٧٧ - وفي أيلول/سبتمبر، ثبتت جلسة برلمانية تعيين خمسة مفوضين ليشغلوا في اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وظائف ظلت شاغرة لما يزيد على السنة. وحدث انتقاد بأن عملية الترشيح شابتها عيوب ولم تستوف المعايير الدولية. ومع ذلك، سوف تتيح هذه التعيينات فرصة هامة للجنة الوطنية لحقوق الإنسان لكي تتطور إلى هيئة مستقلة ذات مصداقية تؤدي دورا هاما في حماية وتعزيز حقوق المواطنين النيباليين.

سابعاً - التنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري

٧٨ - ضاعفت بعثة الأمم المتحدة في نيبال وفريق الأمم المتحدة القطري، منذ تقديم تقريره السابق جهود التنسيق فيما يتعلق بالمساعدة في عملية السلام وبالإنعاش. وتعمل وحدة التنسيق في بعثة الأمم المتحدة في نيبال الآن بكامل طاقتها إذ وصل موظفها الاثنان في أيلول/سبتمبر. وستعمل الوحدة بشكل وثيق مع موظفين جدد في مكتب المنسق المقيم لكي يتم على المستوى التشغيلي استكمال آليات التنسيق الحالية على مستوى الإدارة.

٧٩ - وحجم الدعم اللازم للعناصر الحاسمة الأهمية لعملية السلام كبير، مع تقديرات تتجاوز ٢٠٠ مليون دولار لدعم طائفة تجمع بين إدارة مواقع لجميع الجيش الماوي، وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم في المجتمع، وإعادة إحلال الأمن العام في الريف، وأنشطة الدعم ذات الصلة بالجمعية التأسيسية، وسير عمل الهيئات المحددة في اتفاق السلام الشامل. وقدمت الحكومة أيضا برنامجا اجتماعيا واقتصاديا أوسع نطاقا في تموز/يوليه يركز على الحد من وطأة الفقر وعلى استقرار الاقتصاد الكلي، إلى جانب التركيز الخاص على الإدماج الاجتماعي.

٨٠ - ويجري تمويل الأنشطة المتصلة بعملية السلام أساسا عن طريق صندوقين استئمانيين توأمين، وهما الصندوق الاستئماني للسلام في نيبال الذي تديره الحكومة وصندوق الأمم المتحدة التكميلي للسلام في نيبال. ويعمل هذان الصندوقان في إطار ترتيب إدارة مشتركة تشرف عليه الحكومة ويشمل ممثلي الخاص والمنسق المقيم والجهات المانحة الرئيسية. وقد

تلقي الصندوق الاستئماني للسلام في نيبال حوالي ١٣ مليون دولار من خمس جهات مانحة تبرعت أيضا بحوالي ٤,٥ ملايين دولار إلى صندوق الأمم المتحدة للسلام. وإنني أشعر بالامتنان للدول الأعضاء التي ساهمت حتى الآن بسخاء، وسوف تعمل بعثة الأمم المتحدة في نيبال بشكل وثيق مع حكومة نيبال للمساعدة على حشد موارد إضافية تمس الحاجة إليها لتيسير عملية السلام ودعمها.

٨١ - وقد وُظف الصندوق الاستئماني للسلام في نيبال أمواله الآن توظيفا كاملا في مشاريع تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية في مواقع تجميع الجيش الماوي، وتمويل عملية تثقيف الناخبين وتدريب موظفي الانتخابات، وتيسير عودة المشردين داخليا إلى مناطقهم الأصلية. وقد دعم صندوق الأمم المتحدة للسلام في نيبال مشاريع تكميلية يمكن أن تنفذها وكالات الأمم المتحدة وأن تستكمل مهمة بعثة الأمم المتحدة في نيبال. ومن بينها مشاريع تهدف إلى دعم المرحلة الثانية من تسجيل (التحقق من) أفراد الجيش الماوي التي تُشارك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونيسيف؛ وتوفير الرعاية الصحية في مواقع التجميع الماوية من خلال صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية؛ والمساهمة في إجراءات مكافحة الألغام من خلال وحدة مكافحة الألغام التابعة لبعثة الأمم المتحدة في نيبال ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع؛ ودعم لجنة الانتخابات وتنسيق أنشطة مراقبي الانتخابات الدوليين من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وتوفير الدعم لشبكة لا مركزية لرصد دعم الأنشطة الإنسانية والسلام عن طريق برنامج الأغذية العالمي ومكتب منسق الشؤون الإنسانية.

٨٢ - وما زال التحدي الرئيسي في كثير من ربوع البلد يتمثل في تنفيذ المبادرات، بسبب عدم وجود نظراء محليين ونشوب صراعات محلية وازدياد النشاط الإجرامي. وتنصح بعثة الأمم المتحدة في نيبال فريق الأمم المتحدة القطري والجهات المانحة بالعمل مع الحكومة على توسيع نطاق الأنشطة الإنمائية في منطقة تيراي. وقد تصدت الجهات المانحة والمصارف الإنمائية ووكالات الأمم المتحدة لهذه الصعوبات بإعادة تأكيد التزامها بمجموعة من مبادئ العمل التي تشدد على نزاهة العمل الإنمائي وبوضع خطة عمل لجني فوائد السلام. وقد شاركت بعثة الأمم المتحدة في نيبال مشاركة فعالة في هذه العمليات وستواصل تقديم المشورة والدعم بخصوص الاستراتيجيات الرامية إلى تصميم مبادرات إنمائية مناسبة يمكن أن تساند عملية السلام.

ثامنا - الملاحظات

٨٣ - تقف عملية السلام في نيبال الآن في مفترق طرق. ورغم أن الأحزاب السياسية قطعت أشواطاً هامة، ما زالت عملية السلام تواجه صعوبات شديدة. وقد كان التأجيل الثاني لانتخابات الجمعية التأسيسية خيبة أمل كبيرة لشعب نيبال وللمجتمع الدولي. ولئن كانت الأسباب المباشرة للتأجيل هي المطالب الماوية بإعلان قيام الجمهورية واعتماد نظام انتخابي قائم تماماً على التمثيل النسبي، فجدور التأزم أعمق وأكثر تعقيداً. ولا بد من أن تلقى الأحزاب الآن نظرة جادة على خلافاتها وعلى مواطن الضعف الكامنة في عملية السلام.

٨٤ - وباعتبار تحالف الأحزاب السبعة شريكاً في عملية السلام، فلديه بالذات أكبر مصلحة مباشرة في نجاح العملية. وهو يتحمل أيضاً المسؤولية عن صون عملية السلام وعن الوفاء بوعده لشعب نيبال بأن يوطد دعائم السلام ويرسي الأساس لإعادة هيكلة الدولة عن طريق انتخاب ذي مصداقية للجمعية التأسيسية. ولهذا، فإنني أحث الأحزاب السياسية السبعة بأن تضع جانباً خلافاتها غير الهامة وأن تحافظ على وحدتها لصالح البرنامج الوطني المشترك. وبغية توسيع نطاق توافق الرأي الوطني وتحقيق عملية ديمقراطية شاملة، ينبغي لها أن تحاول التواصل مع قوى اجتماعية وسياسية أخرى.

٨٥ - وكانت التطورات السياسية التي شهدتها العام الماضي من الأهمية بقدر يستدعي إجراء مراجعة لاتفاق السلام الشامل ولأسلوب تنفيذه. ويلزم استكشاف مواطن النقص ومواطن القوة الثابتة في هذا الاتفاق للاستفادة من إنجازاته. ويلزم أن تقوم الأحزاب بصورة مشتركة وعلى وجه السرعة بتحديد القضايا الأساسية البالغة الأهمية لنجاح عملية السلام. وينبغي أن تعقد هذه الأحزاب مناقشة حول هذه القضايا، مع السماح بمشاركة عامة كافية، وتتوصل بالتالي إلى وضع خريطة طريق عريضة للمضي قدماً بعملية السلام. وفي معرض ذلك، وإذا ما أريد إجراء انتخابات للجمعية التأسيسية يشارك فيها الجميع بلا استثناء، فلا بد من القيام بدون إبطاء بمعالجة الأزمة في تيراي وأوجه الاستياء العميق لدى الفئات المهمشة بوجه عام، والتي لها صلة مباشرة بعملية الانتقال الجارية.

٨٦ - ولئن كانت الحكومة قد توصلت إلى عدد من الاتفاقات مع الفئات المهمشة المعارضة فقد تأخر تنفيذ القرارات المتفق عليها. ويلزم بالتالي وضع آليات ملائمة وتمكينها من إنفاذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. ويلزم بذل جهود جديدة لتحسين بنية عملية التفاوض وإجراءاتها، إذ يمكن أن تفيد هذه العملية من وجود تخطيط أفضل وآليات تشاور محسنة ومن تقسيم العمل.

٨٧ - ومن الأهمية بمكان أن تحترم الأطراف في عملية السلام التزاماتها بشأن حقوق الإنسان تجاه شعب نيبال وبالمعايير الدولية. فوجود نمط من الانتهاكات المتكررة لحقوق الإنسان واستمرار الإفلات من العقاب لن يكون له فحسب أثر تراكمي في تضائل فرص وجود عملية انتخابية حرة ونزيهة، بل قد يؤثر سلبا في إمكانية قيام مجتمع يتميز بقدر أكبر من الديمقراطية والاحتضان وهو ما يتطلع إليه العديد من أبناء نيبال.

٨٨ - وما زالت عملية الرصد التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة في نيبال للأسلحة وللأفراد المسلحين تخدم الغرض الهام المتمثل في تعزيز الثقة وحسن النية. وعملية التحقق من أعمار وتواريخ تجنيد الأشخاص الذين تم تسجيلهم في البداية جارية بالتعاون الكامل من قبل الجيش الماوي. ومع ذلك، يجب أن لا يغيب عن البال أن تجميع واحتواء الجنود وتخزين الأسلحة إنما هي ترتيبات مؤقتة تهدف إلى المساعدة على خلق الثقة فيما يتعلق بالانتخاب. وفي نهاية هذه الفترة الانتقالية، يتعين الاستعاضة عن هذا الترتيب المؤقت بحلول طويلة الأجل. ويتعين وضع هذه الخطط والاتفاق عليها مسبقا. فالزج بالآلاف ومعظمهم من الشباب بمدد طويلة في معسكرات تجميع حيث يعيشون في ظروف صعبة مع الافتقار إلى الوضوح بشأن مستقبلهم، ليس وضعاً يمكن السكوت عليه. وينبغي أن تبدأ الآليات المتفق عليها لمعالجة مستقبل المقاتلين الماويين ولإضفاء الطابع الديمقراطي على جيش نيبال في العمل وفي وضع الخطط الضرورية دون إبطاء.

٨٩ - وتواجه عملية السلام في نيبال أصعب تحدياتها حتى اليوم. وقد طلب تحالف الأحزاب السبعة من المجتمع الدولي والأمم المتحدة، في بيان له يؤجل فيه الانتخابات، أن يواصل دعمهما لعملية السلام في نيبال ولمواصلة توطيد الديمقراطية ولانتخاب الجمعية التأسيسية. وما زالت بعثة الأمم المتحدة في نيبال تنفذ مهمتها بكل ما أوتيت من قدرة، وينبغي أن تستفيد الأحزاب النيبالية منها إلى أقصى حد.

٩٠ - لقد قدمت في الفقرات السابقة عرضاً موجزاً لعدد من القضايا التي أرى أنها حاسمة الأهمية لنجاح عملية السلام. والأمم المتحدة في الوضع المناسب وعلى استعداد لمساعدة الأحزاب النيبالية في الجهود التي تبذلها لمعالجة هذه القضايا. وقد قيد التركيز المحدود النطاق في ولاية بعثة الأمم المتحدة في نيبال قدرتها على تقديم المساعدة الوافية للإدارة الشاملة لعملية السلام التي أصبح ضعفها الآن بادياً للعيان. ورغم التسليم بأن امتلاك زمام المبادرة في عملية السلام يقع بلا ريب على عاتق شعب نيبال، فإن الأمم المتحدة وأنا نقف على استعداد لتقديم كل المساعدات الضرورية. وما زال الشعب النيبالي يعقد آمالا كبيرة على هذه العملية. وإنني أناشد الأحزاب النيبالية أن تتوصل إلى اتفاق واضح وحاسم بشأن توطيد

عملية السلام وإلى وضع جدول زمني واقعي للانتخاب يستند بشكل أكيد إلى هذا التوافق في الآراء. وبوسع هذه الأحزاب أن تعتمد على دعم المجتمع الدولي لها مجددا في هذا المسعى.

٩١ - وختاما، أود أن أعرب لمجلس الأمن وللدول الأعضاء الأخرى عن تقديري للدعم المستمر الذي يقدمانه إلى نيبال. وأود أيضا أن أشكر ممثلي الخاص وموظفيه وشركائهم من المنظمات على ما يبذلونه من جهود متفانية.
